Bundesministerium für
wirtschaftliche Zusammenarbeit
und Entwicklung

بيان صحفي
حول السياسة التنموية

DIENSTSITZ BERLIN
Stresemannstraße 94
10963 Berlin
DIENSTSITZ BONN
Postfach 12 03 22, 53045 Bonn

Tel. +49 30 18 535 2451/-2152
Fax +49 30 18 535 2595

presse@bmz.bund.de
https://www.bmz.de

بتاريخ: 2025/4/2م

قمة عالمية لذوي الإعاقة تهدف إلى تعزيز إمكانية الوصول والإدماج في جميع أنحاء العالم

يلتقي اعتبارًا من اليوم أكثر من 3000 شخص من حوالي 100 دولة، كثير منهم من ذوي الإعاقة، في برلين للمشاركة في القمة العالمية الثالثة لذوي الإعاقة ("قمة الإعاقة العالمية"). الهدف من القمة هو تعزيز إمكانية الوصول والإدماج على مستوى العالم. ويشارك في استضافة القمة كل من ألمانيا ممثلة بالوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، والمملكة الأردنية الهاشمية، إلى جانب التحالف الدولي للإعاقة – المنظمة العالمية الجامعة لمنظمات التمثيل الذاتي للأشخاص ذوي الإعاقة. حيث ستقوم الحكومات والمنظمات المشاركة بعرض مشاريع ناجحة من بلدانها ليستفيد الجميع من خبرات بعضهم البعض، كما ستتعهد بتنفيذ مشروعات مستقبلية لتسهيل حياة ذوي الإعاقة. تشارك الحكومة الاتحادية الألمانية أيضًا بأكثر من 30 تعهداً، تتعلق أساساً بألمانيا، لكنها تشمل كذلك مجالات التعاون الدولي.

وقد أدلت **الوزيرة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية السيدة سفينيا شولتسِه** بالتصريح التالي:
"يعيش حول العالم 1,3 مليار شخص من ذوي الإعاقة، ويواجه الكثير منهم عوائق ومساوىء يوميًا. لذا فإنه من الواجب علينا جميعًا كما أنه بمقدورنا كلنا أن نحرز تقدماً في هذا الجانب على مستوى العالم. الخبر السار هو أن هناك بالفعل العديد من التجارب والأفكار الناجحة لتعزيز الإدماج وإمكانية الوصول، يمكننا جميعًا الاستفادة منها، لكنها غالبًا ما تكون غير معروفة بما فيه الكفاية. لذا يمكن لهذه القمة أن تساهم في نشر الأفكار الجيدة وبالتالي جعل العالم تدريجياً أكثر شمولاً لذوي الإعاقة. لأن **الإدماج ليس مجرد مثالية مرغوبة، بل هو حق أساسي من حقوق الإنسان**".

يشكل الأشخاص ذوي الإعاقة نحو 15 بالمئة من سكان العالم. وإهمال إدماج هؤلاء الأشخاص يعني كذلك خسارة للمجتمعات قد تصل إلى ما يقارب 7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، بحسب تقديرات منظمة العمل الدولية ILO) .

جميع الحكومات والمنظمات المشاركة في القمة العالمية مدعوة لتقديم تعهدات ملموسة ، تتراوح من تدابير صغيرة إلى تعديلات منهجية كبيرة. ألمانيا تقدم ما مجموعه 34 تعهداً، فمثلاً تعمل وزارة الأسرة الاتحادية الألمانية مع اتحادات الجمعيات ذات الصلة على تحسين سبل الوقاية والحماية من العنف حتى على مستوى الرعاية المنزلية. كما تقوم وزارة النقل الاتحادية بدعم تطوير تطبيق إلكتروني يسهل استخدام وسائل النقل العام لذوي الإعاقة، حيث يمكن للجميع المشاركة في توفير معلومات عن إمكانية الوصول في القطارات والحافلات والمحطات، ما يسهم في بناء نظام معلومات سفر خالٍ من العوائق.

كما تقدم الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية اليوم مساهمات ملموسة لتعزيز مكانة الإدماج في مجال التعاون الدولي. من خلال ما يسمى بتحويل الديون، تتيح الحكومة الاتحادية الألمانية للحكومة الأردنية إمكانية عدم سداد 5 ملايين يورو من ديونها لألمانيا، واستثمار هذه الأموال بشكل مباشر في التعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة.

علاوة على ذلك، تدعم الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية إنشاء "مركز حضري شامل" (City Hubs) ، وهو تحالف بين المخططين الحضريين، واتحادات الجمعيات الاجتماعية والبنوك التنموية وغيرها من الجهات، لجعل المدن أكثر سهولة لذوي الإعاقة. وبنهاية عام 2026 سيتم تنفيذ مشروعات تجريبية في ست مدن مختارة حول العالم. على سبيل المثال، في الفلبين يتم التركيز على أنظمة الإنذار المبكر في حالات الكوارث. ويتم العمل هناك على ضمان وصول التحذيرات إلى جميع الناس، وتحسين الاستعداد لعمليات الإجلاء - بما في ذلك الأشخاص الذين لا يستطيعون سماع صافرات الإنذار أو لا يستطيعون رؤية إشارات التحذير أو من يستخدمون الكراسي المتحركة.

وفي ختام القمة غدًا، سيتم اعتماد ما يسمى "إعلان عمّان- برلين". تلتزم الدول والمنظمات بموجب هذا الإعلان بأن يكون 15 بالمئة على الأقل من مشاريعها التنموية مكرّساً لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يمثلون أكثر من 15 بالمئة من سكان العالم.

كما سيتم غدًا تقديم "التقرير العالمي حول إدماج ذوي الإعاقة" الذي طلبت إعداده الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية. تهدف الدراسة، التي تنسقها اليونيسف، إلى تطوير قاعدة البيانات المتعلقة بأوضاع ذوي الإعاقة، وهو مطلب أساسي تكرره باستمرار جمعيات وجهات تمثيل مصالح ذوي الإعاقة.

تشير الدراسة إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم متوسط عمر أقل بـ 14 عامًا مقارنة بالأشخاص غير ذوي الإعاقة على مستوى العالم ، وتبلغ هذه الفجوة 23 سنة عاماً في البلدان الأكثر فقراً، و10 أعوام في أغنى البلدان. كما يوجد تفاوت كبير في الوصول إلى الخدمات العلاجية والمعدات المساعدة: ففي أغنى البلدان، يحصل 88 بالمئة من ذوي الإعاقة على معدات مساعدة مثل الأطراف الصناعية والكراسي المتحركة وأجهزة السمع المساعدة، مقارنة بـ 11 بالمئة فقط في أفقر البلدان. وفي حين يبلغ عدد أخصائيي العلاج الطبيعي أكثر من 900 لكل مليون شخص في أغنى البلدان، يقل عن 30 في البلدان الأفقر. كما يتوفر في بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا أكثر من 300 أخصائي لعلاج النطق والتخاطب لكل مليون نسمة، بينما لا يوجد في بعض البلدان الإفريقية أخصائي واحد.